

نافذة بيع العملة وتأثيرها على بعض مؤشرات أداء المصارف التجارية في العراق

The currency sale window and its impact on some

of the performance indicators of Commercial banks in Iraq

زهراء كاظم مجيد

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

Zahraa Kazem Majeed

Hashem Jabbar al-Husayni

zahraamno@yahoo.comhashim.jabbar@uokerbala.edu.iq

المخلص

يهدف البحث في قياس مدى تأثير نافذة بيع العملة في العراق كمتغير مستقل عن طريق الدولار الذي يُشترى من البنك المركزي لأغراض الحوالات والاعتمادات والنقد وتأثيره في مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة البحث كمتغيرين تابعين، إذ استخدمت اربعة مؤشرات خاصة بالربحية وهي كل من (معدل العائد على الموجودات ، ومعدل العائد على حق الملكية ، ومعدل العائد للودائع، هامش صافي الدخل) في حين استخدمت ثلاثة مؤشرات للسيولة وهي كل من (نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات، المعدل النقدي، نسبة التداول). وقد اجريت هذه الدراسة لعينة مكونة من (3) مصارف تجارية من القطاع المصرفي تتعامل في النافذة ، للمدة من عام 2013 - 2018. اذ اعتمدت الدراسة على البيانات الفصلية للمصارف عينة الدراسة وقد جمعت المشتريات اليومية من الدولار لأغراض الحوالات والاعتمادات والنقد للمصارف عينة البحث وتم تحويلها الى فصلية ، ولقد تجسدت مشكلة البحث حول معرفة مدى تأثير نافذة بيع العملة في مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة البحث، وقد جرى اختبار وتحليل فرضيات البحث إحصائياً باستخدام برنامجي (SPSS v.25, Excel) من اجل الوصول إلى هدف البحث.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها وجود علاقة تأثير وارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين نافذة بيع العملة وبعض مؤشرات الربحية والسيولة في بعض المصارف عينة البحث بتأثير النقد في مؤشرات أداء المصارف اكثر من الحوالات والاعتمادات. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تشديد المراقبة على الجهات المتعاملة في النافذة والمتمثلة بالمصارف وشركات التحويل المالي لان هذه التعاملات يشوبها الكثير من الفساد الاداري فضلا عن غسيل الاموال اذ تسعى هذه الجهات للمضاربة في كمية العملة التي تحصل عليها من نافذة بيع العملة والاستفادة من فروقات الاسعار في السوق الموازية ويمكن ان يقوم البنك المركزي بإلغاء شركات التحويل المالي وحصر عملية بيع الدولار على عدد محدد من المصارف مع التأكد من صحة المستندات المقدمة من قبلها لمنع تهريب العملة الى الخارج .

كلمات مفتاحية : (نافذة بيع العملة ، مؤشرات الربحية ، مؤشرات السيولة ، البنك المركزي، الحوالات والاعتمادات ،النقد)

Abstract:

This study aims to measure the extent of the effect of the foreign currency sale window in Iraq as an independent variable through the dollar that is purchased from the central bank and a sale for the purposes of transfers, credits and cash and its impact on the profitability and liquidity indicators of the study sample banks as dependent variables. Four indicators were used for profitability, namely (the rate of return on assets, the rate of return on ownership of property, the rate of return on deposits, the net income margin), while three indicators were used for liquidity, which are each of (the ratio of cash to total assets, cash rate, trade rate). This study was conducted for a sample consisting of (3) Commercial banks from the banking sector dealing in the window, for the period from 2013 – 2018. As the quarterly data was relied on for the banks of the study sample, daily purchases from the dollar were collected for the purposes of transfers, credits and cash for the study sample banks and transferred to Quarterly. The problem of the study on the knowledge of the extent of the effect of the foreign currency sale window has been embodied in the profitability and liquidity indicators of the study sample banks. The study hypotheses were tested and analyzed statistically using programmatic (Excel, SPSS v.25) in order to reach the goal of the study. The study reached a set of conclusions, perhaps the most important of which is an impact relationship and a significant statistically significant relationship between the sale window of foreign currency and some indicators of profitability and liquidity in some banks. The sample of the study is the effect of cash on banks' performance indicators more than transfers and credits. The study presented a set of recommendations, the most important of which is the necessity of tightening control over the dealers in the window represented by banks and money transfer companies because these transactions are marred by a lot of administrative corruption as well as money laundering, As these entities seek to speculate on the amount of currency they receive from the window of currency sale and take advantage of price differences in the parallel market, the central bank can cancel financial transfer companies and limit the sale of the dollar to a specific number of banks while ensuring the authenticity of the documents submitted by them to prevent smuggling Currency out.

Key words: (Currency sale window, profitability indicators, liquidity indicators, central bank, transfers and credits, cash)

المقدمة

نتيجة للمرحلة الانتقالية التي عاشها الاقتصاد العراقي بعد سنة (٢٠٠٣) والتحول في اتجاهات السياسة النقدية لجأت السلطة النقدية لاستخدام أدوات تتسجم مع متطلبات التوجه نحو نظام السوق المفتوحة من جهة ومراعاة للواقع المالي والمصرفي وما يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي بالإضافة الى تخلف في النظام المالي والمصرفي، وبما إنَّ العراق بلد ريعي يعتمد في موارده على النفط الخام بالنقد الأجنبي (الدولار) في تغطية نفقات الموازنة الاتحادية العامة نتيجة لاختلال النشاط الإنتاجي وعدم وجود قاعدة انتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية لذلك تُسَدُّ الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في العراق عن طريق الاستيراد لذلك استعملت السلطة النقدية في البنك المركزي العراقي نافذة لبيع العملة الاجنبية التي عُرِفَتْ بدايةً نشؤها وعملها (مزداد العملة) إن اعتماد هذه الآلية لأجل تغطية كميات الطلب من العملة الأجنبية الدولار في السوق المحلية والسيطرة على سعر صرف الدينار العراقي والتحكم به ، ادى الى انتهاج البنك المركزي ومنذ شهر تشرين الأول سنة 2003 سياسة لبيع الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية للجمهور وعن طريق منافذها ، التي هي المصارف وشركات التحويل المالي والصيرفة من أجل استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، ونتيجة لذلك أدت هذه العملية إلى زيادة عوائد المصارف وبصورة غير رسمية وتقليص أداء العمليات المصرفية ، ونتيجة لهذه الآلية وجهت للبنك المركزي العديد من الانتقادات في إدارة سعر الصرف بهذه الآلية كونها تكلف البلد ملايين الدولارات يومياً ومن ثم تُعَدُّ هدراً لاحتياطي البنك المركزي . من جانب اخر العديد من شبهات الفساد تتأثر عن نافذة العملة وحجم الاستيرادات الحقيقية في البلد ومقدار الدولارات التي تذهب الى السوق الموازي بدلا من الاستيراد.

المبحث الأول

منهجية البحث

تعد منهجية البحث الإطار الذي يشمل خطة البحث ورؤى الباحث فيما يخص المشكلة وكيفية الاجابة عما يُطرح من إشكاليات معرفية وتطبيقية متعلقة بالظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها ، وعليه فأن تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تحدها المنهجية الموضوعية لهذا الغرض عن طريق مجموعة من الفقرات وعلى النحو الآتي :

أولاً : مشكلة البحث

أن الجدل ما يزال واسعاً حول جدوى هذه النافذة فهناك من يرى ان هذه النافذة اسهمت في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي نسبياً مقابل الدولار الامريكي طوال هذه المدة الزمنية ، في حين ان الآراء الاخرى ترى ان دخول المصارف الى النافذة لشراء الدولار يمكن ان تكون باب من ابواب الفساد واستغلال النفوذ للكسب غير المشروع وبذلك تتمحور مشكلة الدراسة في انخفاض مؤشرات الاداء وتقليص اداء العمليات المصرفية وعدم تحقيق المصارف لأهم اهدافها وتحول بيع وشراء العملات الاجنبية الى واحد من أهم مصادر دخل المصارف دون الاعتماد على وظائف المصرف الرئيسية في ضوء ذلك تتمحور مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

هل هناك تأثير لمشتريات المصارف من الدولار من خلال نافذة بيع العملة في مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة الدراسة ؟

ثانياً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث بطرح أحد أهم المواضيع أهمية في الاقتصاد الا هو موضوع نافذة بيع العملة الاجنبية ، اذ وكما هو معروف فان أغلب البحوث تطرقت بشكل مفصل الى الهدف من النافذة يتجلى في تحقيق استقرار سعر الصرف ومن ثم الاستقرار في الاسعار ولم يجري التطرق الى موضوع النافذة وتأثيرها في مؤشرات اداء المصارف التي تمارس عمل النافذة لاسيما مؤشرات الربحية والسيولة .

ثالثاً: اهداف البحث

- 1- التعريف بمضمون ومحتوى نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي والية عملها لإجراء التقييم اللازم لمدى نجاح هذه الاداة في تحقيق اهداف البنك المركزي .
- 2- تحديد طبيعة العلاقة والاثر بين مشتريات المصارف من نافذة بيع العملة الاجنبية سواء كانت مبالغ الدولار لأغراض الاعتمادات والحوالات او النقد وتأثيرها في مؤشرات الربحية والسيولة في كل مصرف من المصارف عينة الدراسة.

رابعاً: فرضيات البحث

أن عمل نافذة بيع العملة الاجنبية بعد عام 2003 ادى إلى تعطيل الية ووظائف المصارف واداءها لعملياتها المصرفية وفي ضوء مشكلة البحث سيجري صياغة الفرضيات الآتية :-

- 1- فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية لتأثير نافذة بيع العملة في مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة الدراسة .
- 2- الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة معنوية لتأثير نافذة بيع العملة في مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة الدراسة .

خامساً: مجتمع وعينة البحث

اشتمل مجتمع الدراسة على المصارف العراقية كافة التي تتعامل مع نافذة بيع العملة الأجنبية ، وقد اختيرت عينة قصدية عددها (3) مصارف ، والسبب في اختيار هذه العينة لوجود البيانات الفصلية المطلوبة عنها طوال المدة الزمنية التي تناولها البحث و أن يكون المصرف مشترك في نافذة بيع العملة الأجنبية طوال المدة الزمنية للبحث

سادساً: الوسائل المالية والإحصائية المستخدمة

- 1- استُخدمت مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقياسها عن طريق البرنامج الاحصائي [SPSS v.25] [Microsoft Excel10] .
- 2- جرى استخدام مؤشرات الربحية والسيولة .

سابعاً: مجال تطبيق البحث

اشتمل تطبيق البحث على البنك المركزي العراقي (نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي) وكذلك ثلاث مصارف تجارية من الجهاز المصرفي العراقي وتمثلت حدود البحث الزمانية للمدة 2013-2018 .

ثامناً: أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحثان في جمع البيانات الخاصة بالجانب العملي التقارير الفصلية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة ومشتريات المصارف من الدولار ولمدة (6) سنوات من عام (٢٠١٣) ولغاية (٢٠١٨) . حيث أصبحت عدد المشاهدات الخاصة بكل واحد من المصارف عينة الدراسة (24) اربعة وعشرون مشاهد

تاسعاً: مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

ركز البحث على استخدام مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع البحث , والتي تُطرق اليها في الجانب النظري وان مؤشرات التحليل سيجري أيجازها بالاتي :-

1- الربحية

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد على الودائع} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}}$$

$$\text{هامش صافي الدخل} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الايادات}}$$

2- مؤشرات السيولة

$$\text{نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات} = 100 \times \frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{المعدل النقدي} = 100 \times \frac{\text{النقدية}}{\text{الودائع}}$$

$$\text{نسبة التداول} = 100 \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المبحث الثاني**الاطار النظري لنافذة بيع العملة الاجنبية ومؤشرات الاداء المصرفية****اولاً : مفهوم نافذة بيع العملة**

تعد نافذة بيع العملة أحد الأساليب المباشرة التي تستخدمها الاقتصادات الناشئة ذات العمق المالي المتوسط أو الضعيف للتدخل في سوق الصرف، بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار, اذ تعرف بأنها نوع من انواع مزادات العملة ذات الاتجاه الواحد, حيث تمثل الالية التي تتبعها البنوك المركزية كأحد أساليب التدخل في سوق الصرف, بهدف تقليص فجوة الطلب المحلي للعملة الاجنبية ومن ثم تحقيق استقرار سعر الصرف.(محمد, 2017: 30) لذلك فهي تمثل أداة توازن بين عرض النقد من العملة العراقية وعرض النقد من العملة الأجنبية (الدولار) وهذا الأمر يساعد على ضبط مناسيب السيولة من العملة المحلية واستقرار سعر الصرف الدينار تجاه الدولار(الشهيلي,2017: 87) اذ تمثل نافذة بيع العملة الاجنبية احدى ادوات السياسة النقدية في العراق التي يتخذها البنك المركزي في التحكم بالطلب الكلي ومواجهة حاجة السوق من العملة الاجنبية, وبما ان

العراق بلد ريعي يعتمد على موارد النفط الخام بالنقد الاجنبي, وهو بحاجة للدينار العراقي أيضا في تغطية نفقات الموازنة الاتحادية العامة , لذلك غلقت الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في العراق للعملة الاجنبية(الدولار) والعملة المحلية الدينار من خلال هذه النافذة , وكذلك من اجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة الدينار العراقي, ونتيجة لهذا الامر اعتمد البنك المركزي هذه الاداة , حيث تعد نافذة بيع العملة مصدرا اساسيا في تمويل التجارة الخارجية وسد حاجة السوق من النقد الاجنبي (الوحيلى,2018: 17)

ثانياً: أسباب نشوء نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق

Reasons for the emergence of a window to sell foreign currency in Iraq

لقد تضافر سببان لنشوء نافذة العملة في العراق الاول منها مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار ويعود سببها الى اختلال الاقتصاد العراقي الجانب النقدي والحقيقي نتيجة للسياسات المتبعة قبل عام (2003) والتي اثر سلباً على قيمة الدينار العراقي (الوحيلى,2018: 18) أما السبب الثاني فهو صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) الذي رافقه تحول في آلية عمل ومنهج السياسة النقدية عن طريق التأكيد على الأدوات النقدية غير المباشرة في محاولة لخفض التضخم وكذلك حصول البنك المركزي على استقلالته في صياغة السياسة النقدية اذ جرى التدخل في نظام الصرف في العراق كخطوة اولى باتجاه التحول نحو اعتماد اليات السوق واصبح البنك المركزي المسؤول الوحيد عن ادارته في تسيير الاقتصاد (محمد,2017: 53) بدأ العمل في النافذة مزاد علنياً للعملة في (2003/10/4) حيث كان التعامل فيها يقتضي تقديم عروض شراء من قبل المشتريين يقل سعرها مع زيادة الكمية المطلوبة , وعادة ما يجري اعتماد اقل سعر ومع ذلك وجد ان عرض العملة الاجنبية يفوق الطلب عليها ,عندها بدأ البنك المركزي باعتماد سعر بيع معلن مسبقاً حيث لم تعد حاجة للمزاد واصبحت التسمية اقرب للنافذة من المزاد (علي,2015: 541)

ثالثاً:- آلية عمل نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق

Mechanism for operating the foreign currency sale window in Iraq

ينفذ البنك المركزي سياسته عن طريق توظيف ما يحصل عليه من العملة الاجنبية والمتأتية من الايرادات النفطية , وبما يتناسب مع متطلبات تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي , يقوم البنك المركزي بعرض كميات كبيرة من العملة الاجنبية على عدد محدد ومعين من المصارف من خلال نافذة بيع العملة وعلى وفق سعر صرف اتجاه الدولار محدد مسبقاً يطلق عليه (سعر صرف النافذة), اما المصارف ومكاتب الصيرفة تتولى بيع وشراء العملة الاجنبية مع مختلف المتعاملين مع هذه العملة الاجنبية وفقاً لسعر صرف يتحدد بما يتناسب مع حركة العرض والطلب يطلق عليه (سعر الصرف السوقي), وتتغير الكميات من العملة الاجنبية التي يطرحها البنك المركزي العراقي في النافذة بما يقتضيه تنفيذ سياسته النقدية نحو سعر الصرف من جهة , وما يتطلبه مع ضمان فرق مقبول بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف المعلن من جهة اخرى (امين ولطيف,2019: 9) , كما انه من المحتمل ان يحصل تفاوت بين السعر الرسمي وسعر السوق عندما لا تجري السيطرة على سوق العملة لفترة من الفترات. ويعود ذلك الى اسباب كثيرة من جانب العرض والطلب, فقد تحدث بعض الأزمات التي ينتج عنها ارتفاع في الطلب بعدة سلعة أمان وضمان . كما من الممكن ان يزود البنك المركزي المصارف بالدولار ولكن ليس من الممكن اوصول هذا الدولار الى المستفيد النهائي من قبل المصارف بالمرونة المطلوبة . جميع هذه الامور تعرقل تدفق العملة الاجنبية والحصول عليها فيزيد سعر السوق . وهذه

الظواهر تعرقل تدفق العملة الاجنبية في السوق وكثيراً ما تحصل في الدول النامية خاصة ومنها العراق.(الجبوري,2015: 50) كذلك فإن هناك زاوية احتيالية تحدث عندما تعمد البنوك للتعامل مع معاملات الصرف الأجنبي حيث تعد في ميزانيتها ظاهرياً الأرباح. اذ تقدم بعض البنوك عروض أسعار صرف العملات الأجنبية وتوزعها بالسعر الرسمي لكنها تبيعها للعملاء بأسعار تسويقية موازية. يحدث هذا في البلدان التي يوجد فيها فجوة واسعة بين أسعار صرف العملات الأجنبية الرسمية والموازية (Onyiriuba,2017:481)

ومن أجل ان تقوم المصارف بمهمتها من جانب الطلب تقوم بفتح حسابات لها في البنك المركزي تستخدمها لأغراض السياسة النقدية بشكل عام ومزاد العملة الاجنبية بشكل خاص. وهذه الحسابات تكون قد دقتها المصارف نفسها , وعلى الرغم من ان المزاد يستخدم في غالبيته من قبل تجار الاستيراد عن طريق مصارفهم الخاصة فلا بد من التأكيد بأنها سياسة نقدية لأنه يسحب العملة المحلية (الدينار العراقي) من السوق وبهذا الامر يقلل من ضغط السيولة النقدية وتأثيرها على التضخم.(الجبوري,2015: 50) اما الآلية التي يعمل المزاد بها اذ يقوم بالفتح بشكل يومي ومستمر (عدا أيام العطل الرسمية) حيث تقدم العروض من قبل المصارف وشركات الصيرفة المجازة رسمياً من البنك المركزي في شكل مغلف مغلق , تتمثل هذه العروض بكميات تطلبها المصارف ولا يتدخل البنك المركزي لوحده في تحديدها , اما الاسعار فتحدد من قبل البنك المركزي وتتقلب بمستويات محددة , وعندما تقدم العروض الى البنك المركزي يقوم بدراساتها وبذلك يجري قبول العرض او رفضه. (عطية وخزام,2018: 174)

Structure of financial indicators

رابعاً: مفهوم المؤشرات المالية .

تمثل المؤشرات المالية أحد أهم الأدوات في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وتُسَخِّدُهَا المصارف في التحليل المالي كأدوات أساسية يُقَاسُ عن طريقها أداء المصرف وبعده زوايا أهمها تحقيق الأهداف، ويعتمد نجاح مؤشرات الأداء على دقتها وملائمتها وقدرتها للقياس والتطبيق وإمكانية تحقيق الهدف المنشود منها، وعلى الرغم من وجود عدد كبير جداً من المؤشرات وان كل مؤشر منها يعبر عن جانب معين من الأداء، إلا إن مجملها يمكن الاستدلال بها إلى المستوى العام لأداء الوحدة ، حيث من الجيد إن تُنْتَقَى بشكل موضوعي وعملي لتحقيق أهداف عملية التقييم (الخرزعلي,2018: 36) ويعتمد نجاح عملية التقييم بدرجة كبيرة على ملائمة المؤشرات المالية ودقتها وقدرتها على قياس الاداء بشكل سليم . ومن المعلوم أنّ هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الاداء في المصارف , الا إنّنا سننتظر الى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً وهي (مزان,2007: 31)

1- مؤشرات السيولة

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصرفية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها أي معرفة ما لديها من نقدية واصل ممكنة للتحويل بسرعة الى نقدية ، لذلك تعد النسب المالية من أهم المؤشرات التي عن طريقها تقييم كفاءة إدارة السيولة في المصارف ومدى قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها , اذ يعتمد نجاح عملية التقييم بدرجة كبيرة على انسجام النسب ودقتها المالية وقدرتها على قياس الأداء بشكل سليم وقد وجدت عدة مؤشرات للسيولة تشير الى الجوانب الأساسية للأداء المصارف وهي (جعفر ، 2016 : 55)

أ- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

هذه النسبة تقيس نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الاصول في المصرف , وارتفاع هذه النسبة تعني وجود أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع , وانخفاض النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف لعدة أخطار مثل خطر السحب وخطر التمويل.(مزان,2007: 36)

$$\text{نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\% \dots\dots\dots (1)$$

ب- المعدل النقدي

يشير المعدل النقدي الى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وارصدته لدى المصارف الاخرى , ويجب تجنب الافراط في ارتفاع او انخفاض هذا المعدل . (مزان,2007: 37)

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\% \dots\dots\dots (2)$$

ت- نسبة السيولة المتداولة Current ratio :

هذه النسبة تقيس مدى إمكانية المصرف للوفاء بالتزاماته المستحقة خلال السنة المالية عن طريق تحويل جميع الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية لمقابلة التزاماتها وان ارتفاع هذه النسبة تعكس ان المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته (Ross, et al, 2006:49) وتستخرج هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية : (Brigham & Ehrhardt , 2014 :98)

$$\text{نسبة السيولة المتداولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\% \dots\dots\dots (3)$$

2- مؤشرات الربحية

تتميز المصارف بأهمية خاصة نظرا لقدرتها في جذب الأموال من مصادر التمويل المختلفة و العمل لإيجاد مجالات استثمارية لاستثمارها وتأثيرها في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة للمجتمع ، ومدى انعكاس هذه الآثار في تنشيط التنمية الاقتصادية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يضطلع المصرف في تحقيق الأهداف المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة من المالكين و المقرضين والعاملين والسلطات الرقابية وحماية اموال المودعين ولهذا فقد وجدت عدة مؤشرات للربحية تشير الى الجوانب الأساسية للأداء المصارف وهي (cornett et al, 2006 : 30) (Rose :1999,158)

أ- مثل العائد على الاستثمار (Return of investment (ROI)

ويسمى معدل العائد على الموجودات (Return of Assets RoA) حيث يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من جميع استثماراتها في الموجودات و ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية (Hussain&Sajjad,6:2017) حيث تمثل أحد النسب الرئيسية التي تستخدم في تحليل ربحية المصرف، والتي تعبر عن مدى كفاءة الإدارة المصرفية في تحقيق الاستخدام الأفضل لموجوداته المتاحة (Kangarloei,et.al.,2012:1). وبذلك يمكن تقييم مدى كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح باستخدام كمية

معينة من الموجودات وحسب عن طريق المعادلة الآتية (kidwell,et.al.,2012:438)

$$\text{ROA} = \frac{\text{Net Incom}}{\text{Total Assest}} \times 100 \dots\dots\dots (4)$$

ب- معدل العائد على حق الملكية

هذه النسبة تقيس معدل العائد المتحقق لأموال المالكين من الاستثمار في نشاطات المصرف، وزيادة هذه النسبة يدل على كفاءة ادارة المصرف، ويمكن ان يكون دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية بينما الانخفاض يشير الى اعتماد المصرف تمويلاً متحفظاً بالقروض اي اعتماد المصرف على الاقتراض (Hempel & Simonson,1999: 63), كما ان هذه النسبة تبين مدى الكفاءة في إدارة رؤوس الأموال، حيث تبين مقدار صافي الدخل على شكل نسبة مئوية من حقوق المساهمين، بمعنى أنها تقيس الربحية عن طريق تحديد مدى كفاءة الإدارة المصرفية في استخدام رؤوس الأموال المستثمرة والمقدمة من قبل المساهمين لتوليد الأرباح (Ermenyi,2015:192). ويستخرج معدل العائد على حق الملكية عن طريق الصيغة الآتية :- (Gitman,2000: 129)

$$ROE = \frac{\text{Net Income}}{\text{Equity}} \times 100 \dots\dots\dots(5)$$

ج- معدل العائد للودائع

بالنسبة لمعظم المحللين الماليين يعدُّ معدل العائد على الودائع من أفضل مقاييس أداء الربحية في المصارف، هذه النسبة تعكس مدى قدرة إدارة المصرف في الاستعادة من إيداعات العملاء لأجل تحقيق الأرباح (Dufera , 2010:29) اذ تقيس مدى نجاح ادارة المصرف في توليد الارباح عن طريق الودائع التي نجح المصرف في الحصول عليها (عبد السادة وآخرون: 2008, 125) اذ يحسب معدل العائد على الودائع عن طريق قسمة الأرباح الصافية بعد الضرائب على أجمالي الودائع (Adam,2014:171), حيث تحسب هذه النسبة حسب الصيغة الآتية: (Dufera , 2010:29)

$$ROD = \frac{\text{Net profit after Tax}}{\text{Total Deposit}} \times 100 \dots\dots\dots(6)$$

د- نسبة هامش صافي الدخل

هذه النسبة تبين الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي يحققها المصرف بالنسبة الى اجمالي الإيرادات و زيادة هذه النسبة تعني زيادة كفاءة الاداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات اكبر من الأرباح بالنسبة الى اجمالي الإيرادات.(مزان,2007: 36) هذا المؤشر يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتقليص الضرائب , وذلك لان صافي الدخل يساوي اجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات . وكلما ازداد هامش صافي الدخل دلّ ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب . (Rose :1999,160)

$$\text{هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الإيرادات}} \times 100 \dots\dots\dots(7)$$

المبحث الثالث

الواقع الوصفي والتحليلي لمؤشرات الدراسة

أولاً: وصف وتحليل مشتريات المصارف من الدولار عبر نافذة بيع العملة

1- تحليل مشتريات المصارف عينة البحث من الدولار لأغراض (الحوالات والاعتمادات)

جدول (1) مشتريات المصارف من الدولار لأغراض الحوالات والاعتمادات للمدة من (2013 - 2018) (المبالغ بالدولارات)

السنوات	المصارف	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج	مصرف المنصور
2013	q1	285,713,000	308,703,000	206,488,000
	q2	328,959,000	180,670,000	93,989,000
	q3	195,391,000	239,622,000	161,584,000
	q4	626,892,000	938,853,000	115,248,000
2014	q1	504,332,000	731,220,000	0
	q2	522,628,000	826,793,000	0
	q3	737,692,000	546,034,000	0
	q4	739,081,000	622,568,000	0
2015	q1	246,136,000	155,676,000	0
	q2	332,150,000	321,834,000	13,028,181
	q3	653,550,000	489,950,000	3,938,128
	q4	568,100,000	393,850,000	4,907,092
2016	q1	361,400,000	283,732,000	9,092,135
	q2	299,846,206	322,763,000	17,122,623
	q3	282,297,368	266,822,000	9,807,134
	q4	330,251,806	313,333,000	10,495,870
2017	q1	306,609,960	295,928,000	4,847,502
	q2	186,493,935	194,330,000	4,762,993
	q3	160,936,396	176,810,000	6,941,486
	q4	157,514,402	230,730,000	3,070,000
2018	q1	158,062,600	314,310,000	3,001,757
	q2	144,470,633	304,780,000	0
	q3	162,371,835	447,379,000	0
	q4	258,269,774	464,105,000	186,481
المتوسط		356,214,538	390,449,792	27,854,599

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات نافذة بيع العملة الاجنبية

للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010 .

يبين الجدول (1) مشتريات المصارف عينة البحث من الدولار لأغراض الحوالات والاعتمادات لمدة البحث الممتدة من 2013 ولغاية 2018، حيث سجلت اعلى متوسط مشتريات للمصارف خلال مدة الدراسة في مصرف الخليج اذ بلغت (390,449,792) وادنى متوسط مشتريات سجلت في مصرف المنصور اذ بلغت (27,854,599).

2- تحليل مشتريات المصارف عينة البحث من الدولار لأغراض (النقد)

جدول (2) /مشتريات المصارف من الدولار لأغراض نقداً للمدة من (2013 - 2018) (المبالغ بالدولارات)

المصارف السنوات	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج	مصرف المنصور
2013	q1	46,625,000	20,000,000
	q2	28,325,000	12,000,000
	q3	24,000,000	7,950,000
	q4	31,770,000	3,950,000
2014	q1	94,416,000	23,950,000
	q2	396,685,000	33,805,000
	q3	271,395,000	38,220,000
	q4	376,935,000	20,815,000
2015	q1	76,472,000	1,890,000
	q2	185,243,200	7,500,000
	q3	208,864,000	7,320,000
	q4	145,775,000	12,955,000
2016	q1	130,136,000	4,380,000
	q2	120,189,000	592,000
	q3	137,281,000	820,000
	q4	158,620,000	570,000
2017	q1	243,320,000	450,000
	q2	221,530,000	990,000
	q3	233,570,000	3,150,000
	q4	245,810,000	3,880,000
2018	q1	240,040,000	3,210,000
	q2	250,370,000	2,440,000
	q3	249,030,000	720,000
	q4	187,680,000	0
المتوسط	188,030,648	41,771,588	8,736,833

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات نافذة بيع العملة الاجنبية للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010 .

يبين الجدول (2) مشتريات المصارف عينة الدراسة من الدولار لأغراض النقد لمدة البحث الممتدة من 2013 ولغاية 2018، حيث سجلت اعلى كمية مشتريات للمصارف خلال مدة البحث في مصرف الاستثمار العراقي اذ بلغ المتوسط (188,030,648) وادنى كمية مشتريات سجلت في مصرف المنصور اذ بلغ المتوسط (8,736,833) مليون دولار .

ثانياً: وصف وتحليل مؤشرات الربحية والسيولة المستخدمة في قياس متغيرات البحث :

من اجل تحقيق أهداف البحث فقد جرى استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب والمالية.

1- تحليل معدل العائد على الاستثمار (y1) :

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل المصرف في نهاية السنة على أجمالي الموجودات، أذ كلما زادت هذه النسبة، دل على كفاءة ادارة المصرف في توليد الارباح باستخدام كمية معينة من الموجودات . يظهر

من الجدول (3) النتائج الفصلية لسنوات البحث لنسبة (y1) لكل واحد من المصارف عينة البحث ، وكذلك يبين متوسط نسبة (y1) لكل مصرف خلال كامل مدة البحث. حيث أظهرت نتائج المقارنة بين المصارف المبحوثة وفقاً للجدول رقم (3) عن طريق متوسط كل مصرف، خلال كامل فترة البحث، بأن مصرف الاستثمار قد حقق أعلى معدل عائد على الموجودات (y1) وبواقع (0.69%)، وهذا يدل على ان مصرف الاستثمار هو اكفاً المصارف في استثمار موجوداته بين المصارف المبحوثة

جدول (3) // معدل العائد على الاستثمار (y1) للمصارف عينة البحث (%) للمدة (2013-2018)

المصارف السنوات	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج	مصرف المنصور
2013	q1	1.38	0.88
	q2	1.07	0.90
	q3	1.36	0.77
	q4	1.75	0.62
2014	q1	1.30	0.39
	q2	1.60	0.57
	q3	1.43	0.58
	q4	0.54	0.53
2015	q1	0.91	0.54
	q2	0.64	0.37
	q3	0.76	0.58
	q4	0.74	0.46
2016	q1	0.58	0.53
	q2	0.36	0.37
	q3	0.44	0.28
	q4	0.38	0.11
2017	q1	0.34	0.23
	q2	0.04	0.27
	q3	0.04	0.30
	q4	0.27	0.39
2018	q1	0.13	0.28
	q2	0.02	0.34
	q3	0.00	0.24
	q4	0.40	0.55
المتوسط	0.69	0.60	0.46

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة

للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010 .

2- تحليل معدل العائد على حق الملكية (Y2)

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي دخل المصرف في نهاية السنة، على أجمالي حقوق المساهمين، إذ كلما زادت هذه النسبة دل على كفاءة المصرف في توظيف اموال المالكين، إذ يظهر الجدول (4) النتائج الفصلية لسنوات الدراسة لنسبة (y2) لكل واحد من المصارف عينة البحث ، وكذلك يبين متوسط نسبة (y2) لكل مصرف خلال كامل مدة البحث ، وقد اظهرت نتائج المقارنة بين المصارف المبحوثة وفقاً للجدول (4) عن طريق متوسط نسبة (y2) لكل

مصرف خلال كامل فترة البحث ، بأن مصرف المنصور حقق أعلى معدل عائد على حق الملكية (y2) وبواقع (1.65%) ، وهذا يدل على أن مصرف المنصور كان اكفأ المصارف في استثمار حقوق المالكين بين المصارف المبحوثة.

جدول (4) معدل العائد على حق الملكية (y2) للمصارف عينة الدراسة (%) للمدة (2013-2018)

المصارف السنوات	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج	مصرف المنصور
2013	q1	7.30	2.30
	q2	5.99	2.79
	q3	2.49	2.57
	q4	4.80	1.72
2014	q1	3.61	1.17
	q2	3.34	1.56
	q3	2.37	1.63
	q4	1.57	1.63
2015	q1	1.40	1.72
	q2	0.97	1.34
	q3	1.25	2.14
	q4	-0.72	1.69
2016	q1	-0.27	2.04
	q2	2.72	1.44
	q3	-0.03	1.17
	q4	-0.97	0.41
2017	q1	1.08	0.90
	q2	0.24	1.13
	q3	0.73	1.36
	q4	-0.77	1.74
2018	q1	0.19	1.31
	q2	0.22	1.72
	q3	-0.15	1.31
	q4	-0.07	2.84
المتوسط	1.56	1.55	1.65

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة

للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010 .

3- تحليل معدل العائد على الودائع (y3)

تحتسب هذه النسبة عن الطريق قسمة صافي دخل المصرف على أجمالي الودائع، حيث أن زيادة هذه النسبة تدل على كفاءة المصرف في إدارة وداائع زبائنه. إذ يظهر من الجدول (5) النتائج الفصلية لسنوات البحث لنسبة (y3) لكل واحد من المصارف عينة البحث وكذلك يبين متوسط نسبة (y3) لكل مصرف خلال كامل مدة البحث ، وقد اظهرت نتائج المقارنة بين المصارف المبحوثة وفقاً للجدول (5) عن طريق متوسط نسبة (y3) لكل مصرف، خلال كامل فترة البحث بأن مصرف الاستثمار قد حقق أعلى معدل عائد على الودائع (y3) وبواقع (1.43%) وهذا يدل على أن مصرف الاستثمار كان اكفأ المصارف في استثمار وداائع الزبائن بين المصارف المبحوثة.

جدول (5) معدل العائد على الودائع (y3) للمصارف عينة الدراسة (%) للمدة (2013-2018)

المصارف السنوات	مصرف الخليج	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المنصور
2013	q1	2.39	1.47
	q2	1.79	1.47
	q3	2.18	1.14
	q4	2.97	1.01
2014	q1	2.48	0.61
	q2	3.05	0.95
	q3	3.02	0.95
	q4	1.18	0.82
2015	q1	1.95	0.85
	q2	1.37	0.55
	q3	1.73	0.84
	q4	1.57	0.66
2016	q1	1.36	0.77
	q2	0.75	0.51
	q3	0.90	0.40
	q4	0.80	0.15
2017	q1	0.69	0.32
	q2	0.09	0.36
	q3	0.10	0.39
	q4	0.61	0.52
2018	q1	0.30	0.37
	q2	0.05	0.43
	q3	0.00	0.30
	q4	0.96	0.69
المتوسط		1.34	0.69

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة

للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010 .

4- هامش صافي الدخل

تحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي دخل المصرف على الإيرادات ، حيث أن زيادة هذه النسبة تدل على كفاءة المصرف في تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بنسبة إلى أجمالي الإيرادات. إذ يظهر من الجدول (6) النتائج الفصلية لسنوات البحث لنسبة (y4) لكل واحد من المصارف عينة البحث وكذلك يبين متوسط نسبة (y4) لكل مصرف خلال كامل مدة البحث ، وقد اظهرت نتائج المقارنة بين المصارف المبحوثة وفقاً للجدول (6) عن طريق متوسط نسبة (y4) لكل مصرف، خلال كامل فترة البحث بأن مصرف المنصور قد حقق أعلى هامش صافي الدخل (y4) وبواقع (56.04%) وهذا يدل على أن مصرف المنصور كان اكفاً المصارف في تحقيق الأرباح بين المصارف المبحوثة.

جدول (6) هامش صافي الدخل (y4) للمصارف عينة الدراسة (%) للمدة (2013-2018)

المصارف السنوات	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج	مصرف المنصور
2013	q1	54.05	60.77
	q2	47.05	71.50
	q3	62.14	69.50
	q4	56.33	60.20
2014	q1	57.49	41.40
	q2	60.93	56.63
	q3	59.23	53.20
	q4	22.13	50.10
2015	q1	46.83	44.44
	q2	42.60	43.00
	q3	40.89	65.58
	q4	40.39	55.39
2016	q1	40.80	66.72
	q2	32.65	56.80
	q3	36.59	68.38
	q4	31.17	22.31
2017	q1	30.25	48.42
	q2	4.69	55.39
	q3	5.02	58.17
	q4	26.29	56.75
2018	q1	16.23	49.58
	q2	3.67	63.65
	q3	0.00	57.45
	q4	65.52	69.67
المتوسط	36.79	23.29	56.04

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة

للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010 .

5- نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات

تحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة النقدية على اجمالي الموجودات، إذ كلما زادت هذه النسبة، دل على توفر ارصدة نقدية بدون تشغيل . يظهر من الجدول (7) النتائج الفصلية لسنوات البحث لنسبة (y5) لكل واحد من المصارف عينة البحث ، وكذلك يبين متوسط نسبة (y5) لكل مصرف خلال كامل مدة البحث. أظهرت نتائج المقارنة بين المصارف المبحوثة وفقا للجدول رقم (7) عن طريق متوسط كل مصرف ، خلال كامل فترة الدراسة، بأن مصرف الاستثمار قد حقق أعلى نسبة نقدية الى اجمالي الموجودات (y5) وبواقع (63.18%)، وهذا يدل على ان مصرف الاستثمار لديه ارصدة نقدية بدون تشغيل بين المصارف المبحوثة

جدول (7) نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات (y5) للمصارف عينة الدراسة (%) للمدة (2013-2018)

المصارف السنوات	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج	مصرف المنصور
2013	q1	49.87	37.27
	q2	48.46	33.33
	q3	46.07	35.16
	q4	44.90	26.89
2014	q1	62.77	47.27
	q2	61.62	50.94
	q3	63.93	51.69
	q4	63.67	44.51
2015	q1	65.18	31.26
	q2	66.40	43.09
	q3	66.48	28.98
	q4	69.13	22.10
2016	q1	66.28	20.66
	q2	71.11	27.29
	q3	71.22	28.86
	q4	73.58	37.80
2017	q1	75.87	74.20
	q2	71.29	26.07
	q3	70.95	27.12
	q4	67.26	36.35
2018	q1	64.07	36.51
	q2	60.21	34.00
	q3	57.47	28.86
	q4	58.49	40.24
المتوسط	63.18	36.485	42.249

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة

للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010.

6- المعدل النقدي

تحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة النقدية على أجمالي الودائع ، إذ كلما زادت هذه النسبة، دل على قدرة المصرف في تلبية التزاماته . يظهر من الجدول (8) النتائج الفصلية لسنوات البحث لنسبة (y6) لكل واحد من المصارف عينة الدراسة ، وكذلك يبين متوسط نسبة (y6) لكل مصرف خلال كامل مدة البحث. أظهرت نتائج المقارنة بين المصارف المبحوثة وفقا للجدول رقم (8) عن طريق متوسط كل مصرف، خلال كامل فترة البحث ،

بأن مصرف الاستثمار قد حقق أعلى نسبة المعدل النقدي (y6) وبواقع (63.18) وهذا يدل على ان مصرف الاستثمار لديه قدرة على تلبية التزاماته بين المصارف المبحوثة.

جدول (8) المعدل النقدي (y6) للمصارف عينة الدراسة (%) للمدة (2013-2018)

مصرف المنصور	مصرف الخليج	مصرف الاستثمار العراقي	المصارف السنوات
14.89	61.21	86.26	q1
30.00	56.34	81.13	q2
64.16	66.52	73.68	q3
43.72	88.40	76.18	q4
73.54	83.98	119.90	q1
48.09	88.40	117.24	q2
53.54	94.81	135.38	q3
48.89	80.91	138.65	q4
49.14	89.64	139.19	q1
33.00	81.82	142.15	q2
33.15	63.79	151.71	q3
31.56	59.81	146.63	q4
29.65	62.88	156.26	q1
52.14	57.91	145.33	q2
27.67	54.73	146.12	q3
116.38	64.80	152.87	q4
103.37	57.42	152.65	q1
94.98	59.02	177.92	q2
91.86	63.18	168.52	q3
86.21	81.18	150.52	q4
0.10	89.13	148.71	q1
102.04	88.08	146.08	q2
100.32	75.68	138.27	q3
100.12	99.57	141.75	q4
59.522	73.716	134.71	المتوسط

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة

للسنوات من 2013-2018 باستخدام برنامج Excel 2010 .

7- نسبة التداول

تحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ، أذ كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد. يظهر من الجدول (9) النتائج الفصلية لسنوات البحث لنسبة (y7) لكل واحد من المصارف عينة البحث ، وكذلك يبين متوسط نسبة (y7) لكل مصرف خلال كل مدة البحث أظهرت

نتائج المقارنة بين المصارف المبحوثة وفقا للجدول رقم (9) عن طريق متوسط كل مصرف، خلال كامل فترة الدراسة، بأن مصرف الخليج قد حقق أعلى نسبة التداول (7) وبواقع (236.311%)، وهذا يدل على ان مصرف الخليج لديه قدرة على مواجهة وسداد التزاماته المتداولة المفاجئة بين المصارف المبحوثة .

جدول (9) نسبة التداول (7) للمصارف عينة الدراسة(%) للمدة (2018-2013)

مصرف المنصور	مصرف الخليج	مصرف الاستثمار العراقي	المصارف السنوات
159.27	144.64	156.89	q1
146.08	147.70	154.22	q2
141.12	168.17	149.08	q3
154.47	156.94	153.61	q4
149.44	158.20	183.25	q1
155.86	154.60	182.91	q2
153.72	160.84	183.42	q3
145.83	163.73	204.09	q4
143.77	164.84	201.08	q1
136.55	152.63	201.66	q2
135.04	149.70	213.27	q3
135.46	153.88	200.35	q4
133.37	157.74	199.46	q1
132.51	176.74	182.04	q2
128.97	165.69	184.56	q3
132.91	157.52	197.10	q4
132.34	168.89	190.23	q1
128.19	180.05	193.63	q2
125.31	181.08	192.61	q3
126.00	196.45	190.76	q4
124.73	1833.37	191.81	q1
122.16	190.82	195.33	q2
120.39	190.56	195.65	q3
121.38	196.68	181.39	q4
136.870	236.311	186.60	المتوسط

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة

للسنوات من 2018-2013 باستخدام برنامج Excel 2010

المبحث الرابع

قياس وتحليل أثر نافذة بيع العملة على بعض مؤشرات الربحية والسيولة لعينة الدراسة

أولاً/توصيف متغيرات البحث

لغرض معرفة قياس تأثير المتغير المستقل الاول مبالغ الحوالات والاعتمادات والذي نرسم له (X1) , والمتغير المستقل الثاني مبالغ النقد والذي نرسم له (X2) فضل عن المتغيرات التي تشمل متغيرات الربحية والسيولة كمتغير تابع ويرسم له بالرمز (y) عن طريق هذا المبحث سنجري مقارنة بين النتائج التي توصلت اليها البحث, ومدى تأثير المتغيرات المستقلة (X1,X2) في المتغيرات التابعة , عن طريق دراسة بيانات فصلية لعينة ثلاث مصنفات لمتغيرات تابعة للدراسة

(2013-2018) , اذ تمثل عدد المشاهدات (N 24) والاتي يمثل جدول بنتائج الدراسة

جدول (10) مقارنة نتائج التحليل الاحصائي لمصرف الاستثمار العراقي

R2	sig	F	الارتباط	sig	T	Beta	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
0.68	0.000	22.600	0.630	0.000	5.052	0.639	الحوالات والاعتمادات(x1)	معدل العائد على الاستثمار (y1)
			-0.545	0.000	-4.354	-0.366	النقد (x2)	
0.69	0.000	23.879	0.523	0.000	4.248	1.349	الحوالات والاعتمادات(x1)	معدل العائد على حق الملكية (y2)
			-0.657	0.000	-5.382	-1.133	النقد (x2)	
0.68	0.000	22.557	0.707	0.000	5.688	1.296	الحوالات والاعتمادات(x1)	معدل العائد على الودائع (y3)
			-0.439	0.002	-3.480	-0.526	النقد (x2)	
0.54	0.000	12.405	0.560	0.001	3.740	21.062	الحوالات والاعتمادات(x1)	هامش صافي الدخل (y4)
			-0.486	0.004	-3.229	-12.064	النقد (x2)	
0.46	0.001	9.154	0.682	0.000	4.270	7.367	النقد (X2)	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات (y5)
0.66	0.000	20.451	0.783	0.000	6.134	27.779	النقد (X2)	المعدل النقدي (y6)
0.60	0.000	5.899	0.775	0.000	5.634	16.703	النقد (X2)	نسبة التداول (y7)

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة لنافذة بيع العملة والمتغيرات التابعة لمصرف الاستثمار وكما هو واضح بالجدول (10) اذ اوضحت نتائج الارتباط المتغير المستقل (الحوالات

والاعتمادات X1) لمصرف الاستثمار العراقي مع المتغيرات المعتمدة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع مؤشرات الربحية فقط اما بالنسبة للمتغير المستقل (النقد X2) فقد اوضحت نتائج الارتباط وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية مع مؤشرات الربحية لان مشتريات مصرف الاستثمار من النقد اسهمت في زيادة سيولة المصرف اي وجود ارصدة نقدية بدون تشغيل واثرت بصورة عكسية في مؤشرات الربحية في حين كانت علاقة الارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع مؤشرات السيولة اذ كلما ازدادت مشتريات المصرف من النقد اسهمت وبصورة طردية في زيادة سيولة المصرف وهذا ما يبرر وجود علاقة طردية مع مؤشرات السيولة وعلاقة عكسية مع مؤشرات الربحية.

- اظهرت النتائج وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة وبدرجة معنوية تساوي او اقل من (0.05) اذ تشير المعايير الإحصائية الواردة في الجدول (10) إن مصرف الاستثمار قد اجتاز الاختبارات الإحصائية بنجاح، عندما تجاوزت قيم (T, F) المحتسبة القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05)

- فمن خلال اختبار F في تحليل التباين (ANOVA) نجد ان الانحدار معنوي لان قيمة (Sig) الحرجة اصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة F المحتسبة اكبر من الجدولية والبالغة (3.47) لجميع المؤشرات ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بمعنوية النموذج المقدر ككل اي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويوضح سبب معنوية الانحدار هو ان مبالغ الحوالات والاعتمادات ومبالغ النقد كانت قيمتها الحرجة اصغر من مستوى المعنوية (0.05).

- عن طريق اختبار t لمصرف الاستثمار اكدت نتائج الاختبار وجود علاقة تأثير بين (الحوالات والاعتمادات) والنقد ومؤشرات الربحية، ووجود علاقة تأثير بين النقد ومؤشرات السيولة لكون قيمة t المحتسبة اكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.711).

جدول (11) مقارنة نتائج التحليل الاحصائي لمصرف الخليج

R2	Sig	F	الارتباط	Sig	T	Beta	المتغيرات المستقلة	ايدوات الاختبار المصارف
0.25	0.044	3.630	0.501	0.028	2.359	0.494	النقد	معدل العائد على الاستثمار (y1)
0.25	0.047	3.539	0.498	0.032	2.296	0.854	النقد	معدل العائد على الودائع (Y3)
0.45	0.002	8.600	0.644	0.024	2.436	4.452	النقد	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات (y5)

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

- اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعض المتغيرات المستقلة لنافاذة بيع العملة وبعض المتغيرات التابعة لمصرف الخليج وكما هو واضح بالجدول (11) اذ اوضحت نتائج ارتباط المتغير المستقل (النقد X2) مع المتغيرات المعتمدة لمصرف الخليج وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع مؤشرين فقط من مؤشرات الربحية وهما معدل العائد على الاستثمار (y1) ومعدل العائد على الودائع (Y3) وعلاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع مؤشر السيولة وهو نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات (y5)

- اظهرت النتائج وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل النقد في بعض المتغيرات المعتمدة وبدرجة معنوية تساوي او اقل من (0.05) اذ تشير المعايير الإحصائية الواردة في الجدول (11) إن مصرف الخليج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية بنجاح لبعض المتغيرات المعتمدة ،عندما تجاوزت قيم (F, T) المحتسبة القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05).

- عن طريق اختبار F في تحليل التباين (ANOVA) نجد ان الانحدار معنوي لان قيمة (Sig) الدرجة اصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة F المحتسبة اكبر من الجدولية والبالغة (3.47) لبعض المؤشرات ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ويوضح سبب معنوية الانحدار هو ان مبالغ النقد كانت قيمتها الدرجة اصغر من مستوية المعنوية (0.05).

- عن طريق اختبار t لمصرف الخليج حيث اكدت نتائج اختبار t وجود علاقة تأثير بين (النقد) ومؤشرين من مؤشرات الربحية , ووجود علاقة تأثير بين النقد ومؤشر واحد من مؤشرات السيولة وهو نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات لكون قيمة t المحتسبة اكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.711).

جدول (12) مقارنة نتائج التحليل الاحصائي لمصرف المنصور

R2	sig	F	الارتباط	sig	t	Beta	المتغيرات المستقلة	ادوات الاختبار المصارف
0.29	0.024	4.452	-0.477	0.012	-2.767	-3.871	النقد	نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات (y5)
0.26	0.042	3.687	-0.423	0.025	-2.423	-4.423	النقد	المعدل النقدي (y6)
0.28	0.032	4.088	0.524	0.012	2.760	1.784	النقد	نسبة التداول (y7)

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

- اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعض المتغيرات المستقلة لنافذة بيع العملة وبعض المتغيرات التابعة لمصرف المنصور وكما هو واضح بالجدول (12) اذ اوضحت نتائج ارتباط المتغير المستقل (النقدx2) مع المتغيرات التابعة لمصرف المنصور وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية مع مؤشرين فقط من مؤشرات السيولة وهما نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات (y5) والمعدل النقدي (y6) ويعود سبب الارتباط العكسية لكون مصرف المنصور يعد من اقل المصارف شراء للنقد حيث لم تسهم مشترياته من النقد في زيادة سيولة المصرف وكذلك فإن مشترياته من الحوالات والاعتماد والنقد لم تؤثر في مؤشرات الربحية اذ انقطع عن شراء الحوالات والاعتمادات لمدة سنة و9 اشهر وبذلك يعد مصرف المنصور اقل المصارف تأثراً بالنافذة.

- اظهرت النتائج وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل النقد في بعض المتغيرات المعتمدة وبدرجة معنوية تساوي او اقل من (0.05) اذ تشير المعايير الإحصائية الواردة في الجدول (12) إن مصرف المنصور قد اجتاز الاختبارات الإحصائية بنجاح لبعض المتغيرات المعتمدة ،عندما تجاوزت قيم (F, T) المحتسبة القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05).

- فعن طريق اختبار F في تحليل التباين (ANOVA) نجد ان الانحدار معنوي لان قيمة (Sig) الحرجة اصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية (3.47) لبعض المؤشرات ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ويوضح سبب معنوية الانحدار هو ان مبالغ النقد كانت قيمتها الحرجة اصغر من مستوية المعنوية (0.05).
- عن طريق اختبار t اكدت نتائج الاختبار لمصرف المنصور وجود علاقة تأثير بين (النقد) ومؤشرات السيولة فقط لكون قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.711).

الاستنتاجات

- 1- ان ازدياد اعداد المصارف في دخول النافذة وزيادة مشترياتها من الدولار لأغراض الحوالات والاعتمادات والنقد يعزز وضع السيولة لديها اذ تستطيع المصارف عن طريقها مواجهة الالتزامات والديون والمخاطر السوقية التي تتعرض لها المصارف عند مزاوله نشاطها. لكن في الوقت نفسه فان هذه الاعداد الكبيرة قللت من امكانية البنك المركزي في تطبيق اجراءات الرقابة
- 2- ضعف القطاع المصرفي وانعدام الثقة والثقافة المصرفية لدى الجمهور اصبح اطار عمل القطاع المصرفي محصور في اطار ضيق من التعاملات واتباع المصارف لسياسة حذرة جداً، وبعد ان شهد العراق تحولا ملحوظا بعد عام 2003 واستحداث نافذة بيع العملة ادى ذلك الى توجه المصارف للعمل في النافذة وابتعادها عن عملها الرئيسي المتمثل بالعمليات المصرفية كتقديم القروض والائتمان ومزاوله الاستثمار واصبح عمل اغلبها شبه مقتصر على النافذة لما تحققه من عوائد خالية من المخاطرة وقد تكون النافذة اسهمت بشكل سلبي في هذا الجانب
- 3- اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان هناك علاقة اثر وارتباط ذو دلالة احصائية بين نافذة بيع العملة سواء كانت مشتريات المصارف من الدولار لأغراض الاعتمادات والحوالات او النقد وبعض مؤشرات الربحية والسيولة في بعض المصارف عينة البحث بتأثير النقد اكثر من الحوالات والاعتمادات.
- 4- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لعينة الدراسة ان شراء مصرف الاستثمار العراقي للدولار من نافذة بيع العملة لأغراض الحوالات والاعتمادات قد اثرت فقط في مؤشرات الربحية والتي تشمل (معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الودائع، هامش صافي الدخل) في حين ان مشتريات المصرف من الدولار لأغراض النقد قد اثرت في جميع مؤشرات الربحية التي جرى ذكرها آنفاً ومؤشرات السيولة والتي تشمل (نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات، المعدل النقدي، نسبة التداول) ويعد مصرف الاستثمار اكثر المصارف شراء للدولار.
- 5- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لعينة الدراسة ان شراء مصرف الخليج للدولار من نافذة بيع العملة لأغراض النقد قد اثرت فقط في مؤشرين من مؤشرات الربحية والتي تشمل (معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على الودائع) في حين ان مشتريات المصرف من الدولار لأغراض النقد قد اثرت في مؤشر السيولة والذي يشمل (نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات).
- 6- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لعينة الدراسة ان شراء مصرف المنصور للدولار من نافذة بيع العملة لأغراض النقد قد اثرت في مؤشرات السيولة فقط والتي تشمل (نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات، المعدل النقدي، نسبة التداول) ولم تؤثر مشتريات المصرف من الحوالات والاعتمادات والنقد في مؤشرات الربحية ويعد مصرف المنصور اقل المصارف شراء للدولار.

التوصيات

- 1- ضرورة إعادة النظر من قبل البنك المركزي في اعداد المصارف وشركات الصيرفة المشاركة في النافذة حيث اصبحت تفوق حاجة السوق وان تقليل عددها يؤدي الى زيادة ودقة الرقابة وتقليل الجهد على البنك المركزي وانصرافه لتأدية مهامه الواسعة اذ مع ازدياد هذه المصارف وشركات الصيرفة سيزداد الطلب على الدولار مما يؤثر في استقرار العملة واتساع الفجوة بين الطلب وعرض الدولار في السوق النقدية.
- 2- ضرورة قيام البنك المركزي بواجبه في تفعيل دور القطاع المصرفي في عملية الاستثمار وتقديم الائتمان، وتوجيه المصارف نحو المجالات الانتاجية المستهدفة وبالمقابل على إدارات المصارف العراقية العمل على تنويع الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور من القروض والائتمان وعدم الاقتصار على إيرادات التعامل مع نافذة بيع العملة.
- 3- ضرورة تشديد المراقبة على الجهات المتعاملة بالنافذة والمتمثلة بالمصارف وشركات التحويل المالي لان اغلب هذه التعاملات يشوبها الكثير من الفساد الاداري فضلا عن غسيل الاموال هذه الجهات تسعى للمضاربة في كمية العملة التي تحصل عليها من نافذة بيع العملة والاستفادة من فروقات الاسعار في السوق الموازية ويمكن ان يقوم البنك المركزي بإلغاء شركات التحويل المالي وحصر عملية بيع الدولار على عدد محدد من المصارف مع التأكد من صحة المستندات المقدمة من قبلها لمنع تهريب العملة الى الخارج.
- 4- على البنك المركزي عدم التوقف في مجال البحث والسعي لإيجاد عدد من الخيارات البديلة لنافذة بيع العملة وذلك عن طريق تكليف خبراء على المستوى المحلي والعالمي للحصول على خيار يتضمن اكثر العوامل ايجابية واقلها سلبية ويكون اكثر تطورا ويستعمل فيه التكنولوجيا الالكترونية لضمان سرعة ودقة الرقابة وتحقيق المزيد من الشفافية.

المصادر

أ- الكتب العربية

- 1- علي، احمد ابراهيم، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب العراق كربلاء، 2015.

ب- الاطاريح والرسائل الجامعية

- 1- الخزعلي، شوقي صادق رسن، تقويم مؤشرات تقييم الأداء للمصارف المتخصصة، رسالة ماجستير مقدمه إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد، 2018.
- 2- محمد، بلال قاسم، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقد في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعه بغداد، 2017.
- 3- مزنان، نصر حمود، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية للمدة (1980 . 2004) اطروحة مقدمه إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2007.
- 4- الوحيلي، شاكر محسن صابر، أثر مبيعات العملة الأجنبية في مخاطر أسعار الصرف والقيمة السوقية للمصارف، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2018 .

ج- البحوث والدراسات

- 1- امين , هجير عدنان زكي, لطيف, احمد حسين. الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003-2016. مجلة الادارة والاقتصاد, العدد118, ص1-13, 2019.
- 2- الجبوري ,سوسن كريم , التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2003- 2013 باستخدام نموذج كرانجر , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية, المجلد 13 , العدد 36, 2015
- 3- الشهيلي ,منى جابر حايط , وسائل وإجراءات البنك المركزي في تحقيق استقرار سعر صرف العملة : العراق أنموذجاً, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , العدد الثاني والخمسون , 2017.
- 4- عطية, احمد صبيح, خزام, رباب ناظم, مزاد العملة بين تحقيق الاستقرار النقدي وهدر العملات الاجنبية _سيناريوهات مقترحة, البنك المركزي العراقي مجلة الدراسات المالية والنقدية ,العدد الثالث , تموز 2018.

A-book

- 1- Brigham , Eugene F. & Ehrhardt , Michae C. , Management Financial : theor y & practice , 14 th ed. , United States , 2014 .
- 2- Gitman , Lawrence , J principles of manegrial Finance 9th ed , Donnelley and sons company,2000.
- 3- Hempel , Simonson, George H. , Donald G. , " Bank Management: Text and Cases ", 5th ed. , John Wiley & Sons, United States of America ,1999.
- 4- Kidwell, David S.& Blackwell, David W.& Whidbee, David A.& Sias, Richard W., Financial Institutions,Markets, And Money, 11th ed , John Wiley & Sons, Inc.,2012.
- 5- Onyiriuba, Leonard, Bank Risk Management in Developing Economies, 1st Edition, Academic Press 2017.
- 6- Rose , peter commercial Bank management Irwin Mc Graw-Hill , 1999
- 7- Ross, Stephen. , Westerfield , Randoiph , W. Jordan. Bradford. D., "Fundamentals of Corporate Finance", 7th Edition. McGraw- Hill Companies. Inc., New York,2006.

B-Thesis Master's & Doctorate

- 1- Dufera , Abdi , Financial performance evaluation A Case Study of Awash International Bank, Thesis for the Degree of Master of Science in Finance and Investment ,Mekelle University 2010.

C-Research and articles

- 1- Adam ,Mustafa, Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance, Vol.2,No.6,2014.

- 2- Cornett, Marcia Millon, McNutt, Jamie John, & Tehranian, Hassan. Performance changes around bank mergers: Revenue enhancements versus cost reductions. journal of Money, Credit, and Banking, vol.38, No 4, PP 1013–1050, 2006.
- 3- Hussain,Shah, &Sajjad, Khan, Factors effecting commercial banks profitability in Pakistan. , Journal of Business and Tourism, vol.3, No.1, 2017.
- 4- Kangarloei,Jabbarzadeh,&Motavassel,Morteza,&Arzanlu,Esmaeil,&Soleimani, Behzad, The Investigation of the Relationship between Economic Value Added (EVA) and Return on Assets (ROA) in Tehran Stock Exchange, Journal of Business Management,Vol.1,No.11 ,2012.

D- Internet

- 1- Erményi,Tibor, Evaluating Investment Profitability and Business Controlling Methods
<https://ideas.repec.org/h/pkk /meb015/183-198.html>,2015